

فما أشان ولذا الظاهر في مانعة الجمع والمنع من
واشأن عقبان فيها قصص المنع من المجموع عشر
ويستعينة فامل ثم انظر هل القياس الاستثنائي
يطلق على غير المنع انما يطلق على المنع لانه
نصفه في علة تقريره القياس السابق لانه حيث
لو سلم ان رفع الملزوم مثلا يلزم منه رفع اللازم
صديق قولنا في تعريف القياس متى شئت لزم
غير لذاتها قول اخر فامل واظهر وكتب انما ما
نصفه قوله احدها شرطية متصلة او منفصلة
وكتب انما لزومه كما سبق في المتصلة وقوله
والاخرى اي حلية استثنائية او شرطية على ما بينه
السعد وغيره ثم كتب انما ما نصفه قوله
والاخرى وضع ان لم يبين حالها من لونها حلية او
شرطية قال السعد في شرح النسبة فالقياس
الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية
متصلة او منفصلة والآخرى احد جزئى الشرطية
او نقضه دالة على الوضع او الرفع وتكون حلية
او شرطية باعتبار ترك الشرطية من حليتين او
شرطيتين او حلية وشرطية فان كان مقدم الشرطية
وتاليها حليتين كانت المقدمة استثنائية حلية
وان كانتا شرطيتين كانت الشرطية وان كان مقدمها
حلية وتاليها شرطية فان كان الاستثنائي لمتن
التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس
انظر وكتب على قول السعد وان كان مقدمها
حلية او شرطية وضع احد جزئى اي المقدم او
التالي وان كان الموضوع المقدم فالنتيجة وضع
التالي وان كان الموضوع التالي فلا ينتج كما بينا في
قوله اورفعه اي التالي المراد بالاحد قافهم **قوله**
وضع الجزء الاخرى التالي اذا كان المقدم موضوعا

وقوله

وقوله اورفعه اي ان كان الرفع التالي فالظاهر على
التوزيع قافهم **قوله** اورفعه اي رفع الجزء الاخر
يعني التالي فان رفعه ينتج رفع المقدم هكذا حمل
كلام الشرعي التوزيع بغيره ما سبق في كلامه
لاعلى ما يباين من قوله والاخرى وضع احد جزئى
التالي لوضع المقدم والتالي قافهم وكتب
على هذه القولة انما ما نصفه والاولى ان يقال
ان كلام مجازي الشرطية المتصلة والمنفصلة انما
وسبق في بيانه فربما فامل **قوله** اذ لا يلزم من وجود
اللازم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم
من الملزوم والعام يوجد بدون الخاص كالحيوان
يوجد بدون الانسان **قوله** اذ لا يلزم من عدم
الملزوم لجواز لونه لخص من اللازم ولا يلزم
من عدم الاخص عدم اعم كالانسان مع كحيوان
قوله واجبا الشرطية فيه اعم ان الاحكام
ليس شرطا في المتصلة والشرطية خلافا وليكن
الامر كذلك فقد قال السعد في شرح النسبة
بعد ان قال فالقياس الاستثنائي يكون مركبا
من مقدمتين احدهما شرطية متصلة والاخرى
احد جزئى الشرطية او نقضه دالة على الوضع
او الرفع ثم قال وتشرط في انما امر واحد
ان يكون الشرطية موضحة اذ السالمة عتمة لانه اذا
لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود
احدهما او نقضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان
تكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية
ان كانت متفصلة ووجه ذلك انما قال **قوله** انما
الثالث ان يكون الشرطية كلية وقد عرفت معناها
او يكون الاستثنائي اي متحققا في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم الاخر